وزير المالية بالحكومة السورية المؤقتة: لدينا منافذ تجارية مفتوحة مع الإدارة الذاتية

وزير المالية بالحكومة السورية المؤقتة عبد الحكيم المصري - دلبخوين دارا

روورداو ديجيتال

أكد وزير المالية في الحكومة السورية المؤقتة (شمال غرب)، عبد الحكيم المصري، وجود معابر تجارية مفتوحة مع الإدارة الذاتية لشمال شرق سوريا.

وقال المصري، في حوار خاص، مع شبكة روورداو الإعلامية، أجراه المذيع دلبخوين دارا، إن عدد ضحايا زلزال السادس من شباط الماضي، تجاوز الـ 4 آلاف.

وزير المالية في الحكومة السورية المؤقتة التابعة للائتلاف السوري المعارض، ذكر أن أعداد الموظفين لديهم بالإضافة لعناصر الجيش الوطني يصل نحو 75 ألفاً، مشيراً إلى أن رواتبهم تكون بالليرة التركية، لأن الليرة السورية "فقدت وظائفها" على حد قوله.

وأدناه نص حوار وزير المالية في الحكومة السورية المؤقتة عبد الحكيم المصري مع روورداو:

روورداو: كم يبلغ حجم الخسائر المادية التي نجمت عن الهزة الأرضية، لا سيما في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة السورية المؤقتة؟

عبد الحكيم المصري: تقريباً تجاوز عدد الشهداء 4 آلاف شهيد وعدد المصابين حوالي 8 آلاف مصاب، وتضرر 1250 بيتاً بشكل كامل، وحوالي 10 آلاف منزل بشكل جزئي، كما توجد مرافق عامة تضررت بشكل كبير، مثل المدارس - آبار المياه - بعض الطرق والمؤسسات العامة تضررت بشكل عام، هذه هي الأضرار بإطارها العام.

روورداو: هل تستطيعون تخمين الأضرار المادية؟

عبد الحكيم المصري: تم تشكيل لجان، ولم تنته من أعمالها، حيث تم تشكيل لجنة من وزارة الإدارة المحلية والخدمات مع نقابة المهندسين ومختصين لتقييم الأضرار، وهذه اللجنة قدرت بشكل جزئي ولكن عندما وقع الزلزال الثاني بـ20 شباط أدى لزيادة الأضرار، وأعادوا أعمالهم منذ البداية، لكن بشكل عام يتجاوز حجم الأضرار ملايين الدولارات، ولكن لم تنته لجان التقدير من تقييمها بشكل كامل قد يكون 500 - 600 مليون.

روورداو: الأشخاص الذين دمرت منازلهم، وليست لديهم الإمكانات الكافية لإعادة إعمارها، هل ستتعاونون معهم لهذا الغرض؟

عبد الحكيم المصري: في البداية تمت الاستجابة السريعة، بالتعاون مع بعض الداعمين، سواء المنظمات أو بعض الدول، والتي تمثلت في تأمين المأوى السريع كالخيم أو المدارس، بالطبع الخيم مدتها عدة أشهر، بعد ذلك تلقينا وعوداً بأن تتم مساعدة هؤلاء الذين تضررت منازلهم، من خلال إعادة ترميمها، إلى جانب مساعدة الذين تضررت منازلهم بشكل كامل، ولكن هذا سيتم بعد أن تهدأ الأمور لأنه لحد الآن لا تزال تحدث هزات ارتدادية، لذلك لا يمكن الآن البدء فيها ريثما تنتهي لجان تقدير الأضرار، إلى أن تستقر الأمور، وتوضع مشاريع لإعادة ترميم المنازل أو إعادة بناء الأبنية التي تهدمت بشكل كامل وتعويض المتضررين.

روورداو: هل لديكم أي تواصل مع الاتحاد الأوروبي أو الدول التي تساهم في إعادة إعمار الأماكن المتضررة، إن كانت في تركيا أو في سوريا، للاستفادة منها في هذا المجال؟

عبد الحكيم المصري: دخل وفد من الأمم المتحدة أكثر من مرة وتم عقد عدة اجتماعات، وتدخل الآن مساعدات من الأمم المتحدة والمنظمات التي تعمل معها بشكل شبه يومي إلى المنطقة. لتقدير الأضرار، تلقينا وعداً لمساعدة المتضررين، أو إعادة ترميم منازلهم، حيث دخل فريق من الأمم المتحدة مؤخراً وأجرى جولة في مدينة جنديرس.

روورداو: الضرر الذي تعرضت له جنديرس إثر الهزة الأرضية التي وقعت في 6 شباط كان الأكبر، حيث انهارت المدينة على نحو كامل، وأهاليها يعيشون حالياً في القرى، وقسم آخر توجهوا إلى عفرين، هل قمتم بإصدار قائمة عن المنازل التي تدمرت ومن هم الذين سيتم تعويضهم؟ وما هي الآلية لذلك؟

عبد الحكيم المصري: توجد لجنة مركزية مشكلة بوزارة الإدارة المحلية، ولجان فرعية خاصة ضمن كل منطقة تعرضت للأضرار، هذه اللجان الفرعية ستقيم وتضع قائمة بأسماء كل الأشخاص الذين تضرروا، سواء من الذين فقدوا منازلهم أو الذين فقدوا أحد أفراد عائلتهم، أو ممن فقدوا ممتلكاتهم التجارية، سوف يتم تقديرها كلها ووضع دراسة لتعويض هؤلاء الناس، إلا أن هذه القائمة تحتاج إلى فترة، لكن من المتوقع أن تنتهي الدراسة الأولية وتقييم الأضرار خلال هذا الشهر وبعدها سيتم تقديرها مادياً ووضع كشوف لها، ووضعها ضمن المشاريع، إلا أن هذه العملية تحتاج إلى عدة أشهر، ولكن الآن نعمل على الأشياء السريعة التي من الممكن المساعدة بها مثل إعادة ترميم أضرار المنازل المتضررة بشكل بسيط.

روورداو: بحسب تخمينك، كم سيستغرق موضوع إكمال القائمة؟ ومتى ستتم المباشرة بتعويض الأهالي؟

عبد الحكيم المصري: حسب الخطة الموضوعة من المفترض أنه خلال 6 أشهر يتم البدء بتعويض الناس أو ترميم منازلهم، وخاصة المتضررة بشكل كبير، والتي يمكن ترميمها.

روورداو: باعتبارك وزير المالية في الحكومة السورية المؤقتة، أريد أن استفسر عن وارداتكم المالية من أين تحصلون عليها؟

عبد الحكيم المصري: واردات الحكومة جزء منها يأتي من المعابر الحدودية مع تركيا، وهي توزع كرواتب للجيش الوطني، ومصاريف للمجالس المحلية وبعض المشاريع الأخرى والنفقات التي يمكن أن تقيم فيها. غير ذلك لا توجد واردات، لأنه لحد الآن الحكومة لا تأخذ ضرائب من الناس فلا يملكون دخلاً لدفع الضرائب، أي المورد الوحيد هو الرسوم الجمركية على الواردات من المعابر مع الحدود التركية.

روورداو: ألا تساعدكم أي دول؟

عبد الحكيم المصري: الدول لا تقدم معونات، ولكن بعض الدول تقدم مشاريع مثلاً (صندوق إعاد الإعمار، مشروع مستشفى أو مشروع دعم الطحين، أو مشروع صرف صحي، أو مشروع شبكة كهرباء)، يقدمها وينفذها ويؤمن موادها الأولية، أما تقديم الأموال فلا توجد أي دولة أو أي جهة قدمت للحكومة أي مبلغ.

روورداو: كم يبلغ عدد موظفي حكومة المعارضة السورية المؤقتة؟

عبد الحكيم المصري: عدد العاملين بالحكومة ضمن الوزارات فقط حوالي 220 موظفاً تقريباً، لكن يوجد موظفون في مجلس المحافظين، وفي التربية، والصحة، أي أن أعدادهم بالآلاف مع الجيش الوطني.

روورداو: يعني لا يوجد رقم واضح، لتقول هذا العدد بالضبط يعملون لدى الحكومة المؤقتة؟

عبد الحكيم المصري: لا يوجد رقم محدد، لأنه يختلف بشكل مستمر، تقريباً قد يتجاوز مع الجيش الوطني من 70 إلى 75 ألف شخص من معلمين ومن قطاع الصحة والجيش الوطني.

روداو: كيف هي رواتبهم؟

عبد الحكيم المصري: تختلف من مكان لآخر، من قطاع لآخر، متوسط الرواتب حوالي 2000 ليرة تركية، يوجد دعم فبعض الجهات تدعم المعلمين بشكل مباشر وهي عبارة عن منظمة تدعمهم حيث تعطيهم الرواتب، وبعض النفقات التشغيلية، أما المجالس المحلية فيأتي جزء من رواتبهم من واردات المعابر، ونفس الشيء المشاريع الصحية كالمستشفيات من الممكن أن تتكفل منظمات أحياناً برواتب الأطباء والممرضين.

روداو: تحدثت عن الليرة التركية، توزعون الرواتب بالليرة التركية، والكثير من الأطراف تنتقدكم، يقولون إنه في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة السورية المؤقتة يتم التداول بالليرة التركية، وأنتم حكومة سورية مؤقتة، ما هو سبب التداول بالليرة التركية؟

عبد الحكيم المصري: نستخدم الليرة التركية، ولا نستخدم الليرة السورية، إذا تناقشنا حول العملة السورية فإنها فقدت وظائفها وخصائصها، لم تعد وسيلة للتداول إلا ضمن مناطق النظام، لم تعد مخزناً للقيمة لأنه لا أحد يدخر نقوده بالعملة السورية، كما أن الناتج المحلي للنظام لا يتجاوز حسب أفضل التقديرات 20 مليار دولار، بعد أن كان 60 مليار دولار ببداية الثورة عام 2010 و2011، وهذه الـ20 مليار هي عبارة عن ناتج محلي خدمي، الذي هو عمل الموظفين في مؤسسات حكومة النظام وأجور ربات المنازل في بيوتهم، لا يوجد لديهم إنتاج حقيقي فالزراعة مدمرة وبنيتها التحتية والأراضي الزراعية هي بشكل عام خارج سيطرة النظام، الصناعة مدمرة والسياحة مفقودة، بالمقابل صحيح انخفضت الليرة التركية منذ فترة، لكن هناك اقتصاداً قوياً في دولة ممكن التعامل فيها، ولكن الليرة السورية لا أحد يقبل التعامل بها، كما أن معظم رواتب العاملين الموجودين بالمنطقة هو بالليرة التركية، فيتم التعامل بها بالمعاملات اليومية، لكن معظم المعاملات بالأشياء الكبيرة تتم بالدولار، وهذا الأمر متاح في الكثير من الدول حيث يتعاملون بعملة أخرى أو بجانب العملة المحلية.

روداو: إذاً أموالكم مودعة في البنوك التركية، أي أموال حكومة المعارضة المؤقتة؟

عبد الحكيم المصري: تعاملنا بالعملة التركية والناس والتجار يتعاملون بالليرة التركية عدا عن الصفقات الكبيرة يتعاملون فيها بالدولار، والذي يحتفظ بمدخراته إما يحتفظ بالليرة التركية أو بالدولار أو من الممكن أن يشتري الذهب.

روداو: تحدثت عن المنافذ الحدودية، قلت أن وارداتنا الأساسية من المنافذ الحدودية، كم هي أعداد المنافذ الحدودية الخاضعة لسيطرتكم؟

عبد الحكيم المصري: 6 معابر، وهي معبر الحمّام مقابل جنديرس، معبر السلامة مقابل مدينة اعزاز، وبالطرف الآخر من تركيا كلّس، ومعبر الراعي مقابل مدينة الراعي، ومعبر جرابلس، ومعبر تل أبيض ورأس العين في تل أبيض ورأس العين في منطقة شرق الفرات.

روداو: 6 منافذ حدودية.. هذه المعابر الـ6 جميعها مفتوحة أمام الحركة التجارية؟

عبد الحكيم المصري: طبعاً مفتوحة بشكل مستمر لم يتم إغلاقها أبداً.

روداو: كم يبلغ واردات تلك المنافذ الـ6 الحدودية مع تركيا؟

عبد الحكيم المصري: تختلف من شهر إلى آخر أحياناً ممكن تكون 40 مليون ليرة وأحياناً 50 وأحياناً 30، الرسوم الجمركية نضعها منخفضة جداً بحيث لا تؤثر على السعر للمستهلك، ويوزع جزء من وارداتها كرواتب للجيش الوطني، وجزء للمجالس المحلية، وجزء للشهداء، ويبقى جزء للحكومة المركزية.

رووداو: موازنتكم السنوية، كم مليون دولار؟

عبد الحكيم المصري: الموازنة لدينا مرنة لأنها تعتمد على البرامج التي يتم دعمها ويتم تحويلها إلى نقد، لذلك لا نستطيع أن نضع موازنة موحدة، أحياناً تصلنا مشاريع جديدة تكون غير ملحوظة في الموازنة، لذلك نضطر أن نضعها ضمن الموازنة، ونقيمها ونحسبها كتكلفتها كواردات، ومن ثم يتم اعتمادها كنفقات على المشاريع، لكن عملياً هي لا تدخل صندوق الحكومة لأنها تنفذ كمشاريع مباشرة، من الصعب الآن أن نضع موازنة يكون فيها مبلغ محدد، ونعتمده نتيجة الظروف التي تعيشها المنطقة والحكومة.

رووداو: هل لديكم أي تواصل تجاري مع الإدارة الذاتية أو الحكومة السورية، لاسيما وأن مناطقكم تقع على حدود مناطق سيطرة الإدارة الذاتية من ناحية، ومن جهة أخرى على حدود المناطق التابعة للحكومة السورية؟

عبد الحكيم المصري: مع الإدارة الذاتية من الممكن أنه توجد بعض المنافذ مفتوحة، ويتم من خلالها التبادل التجاري بين التجار بشكل مباشر بدون تدخل من الحكومة.

رووداو: زيت عفرين في الخارج وعلى وجه الخصوص في أسواق أوروبا وألمانيا وأسبانيا، يباع على أنه إنتاج تركي، ماذا تقول حول ذلك؟

عبد الحكيم المصري: الاعتراف بمؤسسات الثورة بالمناطق المحررة هو اعتراف سياسي وليس قانونياً، ولذلك لا يتم الاعتراف بالوثائق من حيث شهادة المنشأ وغيرها، لذلك من المؤكد أنه سيتم بطريقة معينة تصديرها إلى تركيا لأنها لا تطلب شهادة المنشأ في حال تصدير المنتجات من المناطق المحررة إلى تركيا وبعدها من الممكن أن يتم إعادة تصديرها، فيضطرون أن يضعوا عليها بأنها منتج تركي، وليس فقط الزيت بل كل المواد التي تصدر من سوريا لأن الدول لا تعترف بوثائق مؤسسات الثورة.

رووداو: ألا يعتبر ذلك غبناً بأن تباع المنتوجات التي يتم إنتاجها في روجآفا، أو حتى من اعزاز أو جرابلس أو الباب على سبيل المثال، باسم تركيا؟

عبد الحكيم المصري: لو الدول تعترف بالوثائق الصادرة عن الحكومة أو عن أي جهة بالمناطق المحررة، لم يكن ليتم العمل بهذا الطريقة، ولكن للضرورة وحتى يتم التصدير وهو ما نعتبره تسهيلاً للعمل وتصدير المنتجات، لأن هناك معاناة من التسويق، لذلك لا بد من إيجاد طريقة يتم تسويق المنتجات من خلالها.

رووداو: الكثير من المصانع والشركات الكبيرة السورية، وفي حلب على وجه الخصوص، متواجدة الآن سواء في عينتاب أو مدن أخرى في تركيا أو كوردستان تركيا، هل تقدمون المساعدة لهم بشكل من الأشكال أقصد لأصحاب تلك المصانع الكبيرة؟

عبد الحكيم المصري: الشركات السورية الموجودة في تركيا هي مرخصة في تركيا، وعلى هذا الأساس ستصدر على أنها منتجات تركية، كون المنتج هو على الأراضي التركية، وهذا شيء طبيعي سواء كان بتركيا أو بغيرها، والتجار لم يطلبوا منا أي مساعدات حتى نساعدهم لأنه بالتأكيد أمورهم جيدة، وإذا يريدون أي مساعدات من الممكن أن تقدمها لهم الحكومة.

رووداو: هل لديكم أي مشاريع اقتصادية كبيرة في مناطق الحكومة السورية المؤقتة؟

عبد الحكيم المصري: يوجد في المنطقة سبع مناطق صناعية، ويوجد الآن عدة مشاريع كبيرة (اسمنت – اسفلت – ويوجد أيضاً مشروع أكياس حبوب)، أما المنشآت الصغيرة (معامل أحذية – معامل تعبئة مياه – معامل مسامير حديدية – أفران منزلية توجد أفران غاز)، توجد صناعات كثيرة جداً لكن أغلبها صغيرة، توجد عدة مشاريع فقط كبيرة، يوجد معمل أدوية، والآن يوجد معمل أدوية يتم إنشاؤه ومعمل أدوية بيطرية، ومعمل أدوية بشرية يتم إنشاؤه أيضاً في مدينة الباب.

روورداو: أنتم مضطرون لبيع المنتجات لتركيا لأن لديكم كما ذكرت منفذاً وحيداً هو تركيا، ومضطرون لبيعها لهم، أي المناطق الخاضعة لسيطركم مجبرة على بيعها بأسعار ضئيلة، وأن توزع وهي تحمل اسم تركيا، ألا ترون أن هناك تقصيراً في هذه النقطة ؟ أم هناك سبباً يجبركم على ذلك؟

عبد الحكيم المصري: التاجر السوري يتعاقد مع جهة معينة، ويتم التصدير ترانزيت بشكل مباشر إلى خارج تركيا أي يستطيع البيع خارج تركيا إذا لم يسوغ له البيع فيها، مثلاً الأحذية تذهب إلى دول كثيرة، أكثر من 20 دولة يتم تصديرها ترانزيت من سوريا عبر تركيا إلى الدولة المستوردة، فتم تصدير حفارات آبار تصنيع مدينة الباب للمغرب العربي ، والكثير من المواد السورية تذهب مباشرة إلى دول الخليج ودول أوروبية مثل فرنسا، ولا يتم بيعها ضمن تركيا إنما يتم بيعها مباشرة إلى المستورد، فالأحذية بشكل كبير تذهب إلى مصر وأربيل فالكثير من المواد تذهب إلى أربيل.

تعليقات

علق كضيف أو قم بتسجيل الدخول لمداخلات أكثر

أضف تعليقاً

النص المطلوب

النص المطلوب

النص المطلوب